التخطيط للجمهورية الخامسة (١)

بقلم :

د. م. نادر رياض

www.naderriad.com

إن المتأمل فى الشأن المصرى فى الحقبة منذ قيام الجمهورية الأولى برئاسة الزعيم جمال عبد الناصر مطلق صحوة القومية العربية والذى حمل لواء تحرير المنطقة العربية بل العالم الثالث من نير الاستعمار مروراً بحكم الزعيم الذى لا يتكرر أنور السادات ومن بعده الرئيس حسنى مبارك مروراً بالجمهورية الرابعة والتى اقتصر عمرها على سنة واحدة من حكم الدكتور محمد مرسى لنقف الآن على أعتاب الجمهورية الخامسة التى ستنسب للرئيس القادم بكل ما نرجوه لها من نجاحات نتصورها كبيرة وإخفاقات نتوسمها صغيرة فى ظل ما يتواتر من استطلاعات عالمية لآفاق مستقبل مصر الاقتصادى التى يصنفها كرابع أكبر احتياطى ذهب فى العالم بمنأى عن الفضة والبترول والغاز وهى احتياطيات لا يمكن تجاهلها.

أما المتابع للتاريخ الحديث فإنه يتحقق من أن لكل دولة رجالها الذين يحفظهم فى سجل شرف ليظلوا منارة تضيء الطريق لمن بعدهم فعلى المستوى الأوروبى يذكر التاريخ الاقتصادى الالمانى لودفيج ايرهاد الذى أقام الاقتصاد الالمانى من كبوته ليستعيد تماسكه ويقيم الصناعة الألمانية كأفضل ما يكون فى غضون سنوات قليله من استسلام ألمانيا دون قيد أو شرط فى نهاية الحرب العالمية الثانية مستغلاً خطة مارشال التى أتاحتها الولايات المتحدة للحكومة الألمانية فى مرحلة ما بعد الحرب ليجعل هذا الرجل من الاقتصاد الالمانى أقوى اقتصاد فى أوروبا متفوقاً على الاقتصاد البريطانى والفرنسى الذى أحرز النصر على ألمانيا، كما سجل التاريخ للمستشار هيلموت كول الفضل فى توحيد الألمانيتين ومن بعد ذلك إقامة الوحدة الأوروبية وتوحيد عملتها قبل أن يترك منصبه ويتوارى عن الأضواء .

أما عندنا فى مصر فسوف يذكر التاريخ فى سجل الخلود أمجاد عبد الناصر من تأميم قناة السويس ودحر العدوان الثلاثى وبناء السد العالى بأيد مصرية ممثلة فى شركة المقاولون العرب وعثمان أحمد عثمان ومن بعد ذلك ثورة تصنيع مصر بإقامة الخطة الصناعية الكبرى باقتصاد مملوك للدولة عرف بالقطاع العام الصناعى الذى أصبح بعد ذلك منصة انطلاق للصناعات الثقيلة مثل الحديد والصلب والصناعات المتوسطة والخفيفة أيضاً التى شملت مصانع الألمونيوم والنحاس والكابلات والأسمدة والصناعات الكيماوية والهندسية والتعدينية مما حقق الاكتفاء الذاتى والحفاظ على ثبات الجنيه المصرى لسنوات طويلة.

وما كان لتلك النهضة الصناعية أن تتحقق لولا أن اعتمد فيها عبد الناصر والدكتور عزيز صدقى على كوكبة من المهندسين المصريين الذين استطاعوا تطوير أنفسهم فى غضون سنوات قليلة ليصبحوا من الرواد الصناعيين بعد أن استكملوا مهاراتهم فى فنون الإدارة المالية والاقتصادية وتطوير الأعمال والتنمية البشرية المستدامة للكوادر الصناعية التى تشكل الكتيبة الصناعية، وقد عبر بنا التاريخ من عصر عبد الناصر الذى لم يمهله القدر ليعبر بنا من الهزيمة إلى النصر ليتولى بعده ابن مصر العظيم أنور السادات مرحلة الكفاح ليعبر بنا من الهزيمة إلى النصر ويحرر قناة السويس منتصراً فى معركة الحرب ويتبعها النصر فى معركة السلام وكان أول ما أعلنه وهو فى زهوة النصر أن صرح بأن خطة العبور كانت من وضع الزعيم عبد الناصر والتى عرفت باسم «الخطة شرارة» وأن كل ما فعله أن قام بتنفيذها رغم أن الجميع يعلم أنه أدخل الكثير من التعديلات عليها فكم كان السادات عظيماً فى تواضعه وشموخ هامته .

وتبع ذلك النصر فى معركة السلام ليتحرر التراب المصرى بالكامل نافضاً تراب الذل والمهانة عن جبين مصر ليفتح الباب بعد ذلك أمام التنمية الاقتصادية عن طريق الانفتاح الإقتصادى بمفهومه الحديث مطلقاً آلياته بالكامل من بنية تحتية ومدن صناعية بلغت 54 مدينة صناعية إبان ذلك وبذا إنحسر المد عن اقتصاد الدولة الموجه ممثلاً فى القطاع العام ليبدأ إحلاله بالاقتصاد الحر ممثلاً فى القطاع الخاص الجديد وتشجيع الاستثمارات الخارجية الوافدة لكل ما تحمله من تكنولوجيات متقدمة وكل مستحدث وجديد من وسائل الإنتاج المتطورة وهو أمر لم يخل من شراسة المنافسة الشريف منها وغير الشريف..... ولحديثنا بقية

• كاتب المقال: رئيس اتحاد منظمات الأعمال المصرية الأوروبية

جريدة الاخبار (صفحة١٦) ٢٠١٤/٥/٥ الأخبار

التخطيط للجمهورية الخامسة (٢)

بقلم :

د.م. نادر رياض

أوردنا فى المقال السابق ما إكتنف قيام الجمهورية الأولى برئاسة الزعيم عبد الناصر ثم الثانية برئاسة السادات من أحداث على جانبيها السياسى والاقتصادى.

أما مقالنا اليوم فينسحب على الجمهورية الثالثة والرابعة وصولاً إلى أعتاب الجمهورية الخامسة والتى رأينا التركيز فيها على الجانب الاقتصادى والحيدة فيما هو دون ذلك.

أما وقد مرت مياه كثيرة فى النهر تمثلت فى جمهوريتى الرئيسين حسنى مبارك والدكتور محمد مرسى وإن كان قد طال الأمد بالأولى لما يزيد على الثلاثين عاماً واقتصر على ما هو أقل من عام للثانية، إلا أن كلتا المرحلتين إتسمتا بالكثير من التناقضات وإن لم تخل أيتهما من النوايا الحسنة والرغبة فى التغيير للأفضل إلا أن النتائج أتت بغير ما تشتهى السفن.

ويذكر التاريخ لمبارك دوره فى نصر١٩٧٣ والذى توج بتحرير كامل التراب المصرى ورفع علم مصر على طابا، ويرى مؤيدوه تحقق نمو اقتصادى فى عهده إلا أن الثابت أن الشعب لم يشعر بهذا ولم يجنى ثماره إذ أن عجلة الغلاء سبقت عجلة التنمية مما رفع الأسعار على الطبقات الفقيرة والمتوسطة فضجت بالشكوي،كما يرى معارضوه أن الفساد استشرى فى عهده وأنه اتجه للتوريث.

أما عهد الدكتور مرسى على قصره فيرى مؤيدوه أنه سعى لتطبيق برنامج اقتصادى إصلاحى إلا أن الثابت حدوث حالة من الصراع المجتمعى والضعف الاقتصادي وتفاقم المشاكل مما أحدث ظاهرة طاردة لرأس المال،ويرى معارضوه بأن الفساد والمحسوبية استشريا فى عهده وأنه فرط فى التراب الوطنى متمثلاً فى حلايب وشلاتين وأجزاء من سيناء.

فصل القول فإن التاريخ سيفصل كعادته محدداً لكل منهما ما له وما عليه ناهيك عما ستتكشف عنه حقائق الأحداث من مستجدات ظلت خافية إلى حين.

وها نحن نقف على أعتاب الجمهورية الخامسة نستشرف آفاق مستقبل أفضل يجمع الايجابيات ويعظمها ويتجنب السلبيات ويحيدها،ولنا أن نرنو عما قريب لمصر لنرى أنفسنا وقد أصبحنا مقبلين على استعادة ملامح الدولة العصرية ذات السيادة كما نرجوها والتى تملك القدرة على إدارة شئونها بكفاءة واقتدار لمصلحة الشعب وتأمين مستقبله،فلعله من المفيد أن نسلط الضوء على بعض معالم الأولويات المتقدمة من احتياجات المرحلة المقبلة.

والسؤال يطرح نفسه مجدداً:من أين نبدأ ؟وما هى محاور العمل الوطنى البناء الذى يجمع ولا يفرق، يعظم ولا يبدد ويؤتى ببرنامج عمل يجتمع حوله كل الأطراف فى منظومة عمل ايجابية ؟

وإذا عن لنا أن نمعن النظر فى مصلحة الوطن وترتيب الأولويات لعودة مصر إلى ما كانت عليه من مكانة رفيعة وتخطى ذلك لآفاق الطموحات والأهداف والتى تتمشى مع المقومات المادية والبشرية التى تملكها مصر وهى كثيرة،فانه لا خلاف على أن الاقتصاد القوى هو أحد أهم المقومات التى تقوم عليها الدولة الحديثة.

وليس ثمة خلاف من أن الصناعات المصرية تمثل القاطرة الاقتصادية الإنتاجية التى تعول عليها الدولة فى إدارة المنظومة الاقتصادية والتى يدخل ضمن مكوناتها التوظيف والتنمية البشرية وصيانة رأس المال البشرى بالإضافة للأهداف الإستراتيجية الأخرى مثل توفير المنتجات والسلع التى يحتاجها السوق المحلى مع الحفاظ على التوجه التصديرى وتنميته بغرض تحسين ميزان التبادل التجاري مع دول العالم دون إغفال لدورها الوطنى كأحد أهم موارد الخزانة العامة لما تؤديه من ضرائب وجمارك ورسوم.

كما أن الأمر ليس بخاف من أن الصناعة المصرية قد تعرضت شأنها شأن قطاعات أخرى إنتاجية فى الدولة لهزات اقتصادية تأثراً بالأحداث التى مرت بها البلاد فى الآونة الأخيرة إلا أنها آخذة فى التعافى إلماماً منها بدورها الوطنى الذى يجب أن تؤديه فى مواجهة الأزمات والأوقات العصيبة.

لذا فقد بات من الضرورى أن تستكمل الصناعات المصرية قدرتها التنافسية فى الأسواق المحلية والعالمية فى أسرع وقت لتستأنف مسيرتها الاقتصادية الصاعدة التى اهتزت بسبب أحداث ٢٠١١وما تلاها باعتبار أن فى تراجع القدرة التنافسية للصناعات المصرية نتائج وخيمة..ولحديثنا بقية.

● كاتب المقال: رئيس اتحاد منظمات الأعمال المصرية الأوروبية

جريدة الاخبار (صفحة ١٥) ١١ /٥/ ٢٠١٤

التخطيط للجمهورية الخامسة (٣)

بقلم :

د. م. نادر رياض

www.naderriad.com

لاشك أن فى تراجع القدرة التنافسية للصناعات المصرية نتائج وخيمة من إحلال بضائع مستوردة بديلاً عن المنتجات المصرية وذلك بالأسواق المحلية وأيضا فقدان القدرة التنافسية عالمياً وبذلك يزداد الطلب على العملات الأجنبية محلياً وتتراجع حصيلة الصادرات من العملة الصعبة مما يعرض الجنيه المصرى لهزات لا طاقة لنا بها وهو الأمر الذى يجب أن تضعه الدولة ضمن أولوياتها الاستراتيجية ألا وهو توفير الأدوات اللازمة لاستكمال تلك القدرة التنافسية دون ثمة إبطاء.

ويأتى هذا فى إطار خطة خمسية (Master Plan) تضعها الجمهورية الخامسة إعلاناً لبرنامجها الاصلاحى فى الفترة القادمة استهدافاً لتحقيق الانطلاقة الكبرى لهذا الوطن ليقف على قدم المساواة مع منظومة التنمية والإصلاح التى تتبناها الدول الناهضة ولنا فى الاتحاد الاوروبى أفضل مثال.

ويجب للخطة الخمسية المنشودة أن تعبر بجلاء عن الطموحات المصرية المعقودة عليها بغض النظر عن الإمكانيات المتاحة والمتوقعة إذ أن فى ذلك تحديد غير مطلوب لسقوف الطموحات الوطنية والتى ستجتمع حولها الأمة كمشروع قومى رئيسى والقبول بما هو دون ذلك مراعاة للإمكانيات المتاحة سيقلل من تجمع الأمة ووحدتها خلف هذا المشروع.

سنورد فيما يلى أهم العناصر التى يطالب المجتمع الصناعى بتوفيرها استكمالاً لاستعادة القدرة التنافسية للصناعات المصرية، إلا أننا سنشير فى أول تلك العناصر إلى ملامح الخطة الخمسية المنشودة باعتبارها المظلة التى ستطلق ايجابيات الأمة والتى أحد مقوماتها النشاط الصناعى وهو الأمر الذى يجب ألا يؤخذ على أنه خروج عن النسق وإنما تثبيت لجوهره.

أولاً: يجب على الجمهورية الخامسة الإعلان عن خطتها الخمسية والمعبرة عن طموحات الأمة والتى يمكن لهذه الخطة أن تمتد فى مراحلها التنفيذية إلى سبع أو ثمان سنوات دون أن يغير ذلك من أهدافها وقابليتها للتنفيذ والتى يجب أن تتضمن الخطط المستقبلية لكل وزارة حالية كانت أم مستقبلية موضح بها ميزانيات الإنفاق الحكومى لتحقيق تلك الإنجازات وهو ما يعطى قوة دافعة للصناعات المصرية والقوى الاقتصادية المختلفة فى المشاركة فى الخطة الخمسية من إجراء للتوسعات اللازمة للمصانع لمواكبة تلك الخطة والتعامل معها، مثال ذلك: صناعات الحديد والأسمنت لمواكبة التوسع فى خطط التشييد والبناء الصناعات المغذية للقطارات لتواكب التوسع المأمول التوسع فى إنتاج وسائل النقل لمواكبة زيادة الطرق وزيادة حجم نقل البضائع نمو صناعة السفن لمواكبة الطموحات فى صيد الأسماك وتصنيعها وارتباط ذلك بالنقل المبرد..الخ.

ثانياً: يجب على الحكومة أن تعيد النظر فى أية ضرائب أو رسوم إضافية لحين الانتهاء من المرحلة الحالية وتعافى الاقتصاد وصولاً إلى تحقيق انطلاقة اقتصادية لمجتمع الصناعة والاستثمار.

والأمر ليس بخاف أن الخزانة العامة استفادت فائدة محققة بالإجراءات التى اتخذتها وزارة المالية سابقاً من توحيد جميع أنواع الضرائب بقيمة ٢٠٪ وهو ما زاد من الحصيلة الايرادية للدولة ولقد صدر مؤخراً قرار برفع الضرائب على الأنشطة والدخل لتصبح ٢٥٪ وهو ما قبله المجتمع الصناعى متفهماً لمبرراته وأسبابه إلا أنه ارتفعت فى الآونة الأخيرة آراء تناقلتها الصحف من أن هناك اتجاهاً لتطبيق ضرائب تصاعدية وكذا ما أسماه أحد المسئولين بفرض ضريبة على الأغنياء وهو الأمر الذى ينذر بعظيم الخطر على المسيرة الصناعية إذ أن الضرائب التصاعدية من شأنها أن تحد من قدرة الصناعات الناجحة على التوسع واستثمار نجاحها ايجابياً كما سيحد من إمكانيات المصانع فى الإنفاق على البحوث والتطوير وكذا الإحلال والتجديد لآلاتها ومعداتها خصوصاً فى هذه المرحلة الحرجة.

كما أننا نتحفظ على مسمى «ضريبة على الأغنياء» إذ أن فى ذلك زرع لبذرة الشقاق والتحزب بين أبناء الأمة باعتبارهم مقسمين إلى فقراء وأغنياء والدولة فى غنى عن المزيد من الشقاق والتحزب.

آخذين فى الاعتبار أن الهدف الاسمى والأعلى للدولة إنما هو تشغيل الشباب ومواجهة البطالة علماً بأن إنشاء أية وظيفة يتكلف نحو ١٠٠ ألف جنيه فى حدها الأدنى والأمر ليس بخاف من أن شريحة الشباب دون سن الثلاثين يمثل ٤٠٪ من تعداد السكان إلا أن هذا الرقم يمثل ٦٩٪ من أعداد العاطلين مما يجعل من تشغيل الشباب أحد الأهداف الاستراتيجية التى تستهدفها الخطة الخمسية دون إبطاء ليأتى دون ذلك العمل على زيادة الضرائب برفع الرسوم لما فى ذلك تأثير سلبى مبطئ للاستثمارات المحلية والأجنبية إذ أن أهمية التوظيف والقضاء على البطالة تعلو زيادة دخل الدولة عن طريق رفع الضرائب والرسوم والتى ستؤدى إلى إبطاء عجلة التنمية وبالتالى التوظيف. ولحديثنا بقية.

■■ كاتب المقال: رئيس اتحاد منظمات الأعمال المصرية الأوروبية

جريدة الاخبار (صفحة ١٧) ٢٠١٤/٥/١٨

التخطيط للجمهورية الخامسة (٤)

بقلم :

د. م. نادر رياض

www.naderriad.com

شرعنا فى المقال السابق فى سرد أهم العناصر التى يطالب المجتمع الصناعى بتوفيرها استكمالا لاستعادة القدرة التنافسية للصناعات المصرية أوردنا فيها نقطتين الأولى عن دور الحكومة والثانية تتعلق بالضرائب والرسوم. واليوم نستكمل باقى العناصر:

ثالثاً: يجب على الحكومة أن تحرص على توفير الطاقة بصورها المختلفة الكهربائية والسائلة والغازية بأسعار تتمشى مع متوسطات الأسعار المعمول بها عالمياً والخاصة بالصناعة، إذ إنه لم يعد مقبولاً أن تتعامل الدولة مع القطاع الصناعى بزيادة الأسعار تصاعدياً مع زيادة الطلب على الكهرباء وهو منطق معكوس لما كان يطبق من قبل من منح كبار المستهلكين أسعاراً تفضيلية تشجيعاً لدورهم فى إدارة عجلة الإنتاج وتشغيل الأيدى العاملة وتوفير السلع بما يؤدى إلى استقرار الأسواق.

كما يجب السماح دون إبطاء باستخدام الفحم لمن يرغب من الصناعات توفيراً للكهرباء لباقى القطاعات الأخرى بجانب الاستفادة من انخفاض أسعار الطاقة المتولدة عن الفحم، وهو الأمر الذى يعطى قدراً من المساواة مع الصناعات الخارجية بالدول الأخرى التى تستخدم الفحم دون ثمة تحفظ إذ أن فى تقييد استخدام الفحم فى مصانع الحديد والأسمنت وغيرها تقييد للقدرة التنافسية للصناعات المصرية فى مواجهة المنافسة العالمية.

رابعاً: يجب التزام الحكومة بمنح الميزة التفضيلية للصناعات المصرية فى المشتريات الحكومية طبقاً للقانون، ولقد كفل القانون المصرى ميزة تفضيلية للمنتجات المحلية فى مواجهة المنتجات المستوردة أمام المشتريات الحكومية حيث حددت هذه النسبة بـ ١٥٪ لصالح المنتج المحلى.

ومن الواضح أن المشرع استهدف بذلك دعم الصناعات المحلية من خلال هذه الميزة التفضيلية مستهدفاً من وراء ذلك تشغيل المصانع والأيدى العاملة استجلاباً للنماء وتوفيراً للعملة الصعبة إلا أن هذا القانون بقى حبيس الأدراج بعيداً عن التطبيق العملى والفعلى فى نطاقه المؤثر لفترة طالت.

فمن المعروف أن المضاعف القيمى لسلعة محلية مثل المخبوزات من دقيق مصرى يصل لثمانية أضعاف القيمة الفعلية للسلعة باعتبار أنها بمكوناتها ومراحل إنتاجها وتخزينها ونقلها وتصنيعها وتغليفها وبيعها تتزايد القيمة المضافة لها بتكرار التداول خلال مراحلها المختلفة، وهى ميزة اقتصادية لا تتوفر فى حالة شراء المستورد.

خامساً: على الحكومة توجيه جهات مراقبة الأسواق والتفتيش على جودة السلع والمنتجات المحلية والمستوردة وهو أمر يتكامل مع المنافسة العادلة ويصب فى مصلحة بناء القدرة التنافسية للصناعات المصرية ومنها الهيئة المصرية العامة للمواصفات والجودة بالتوسع فى إصدار مواصفات قياسية حديثة والإلزام بتطبيق الملزم منها لما لذلك من دوره الفعال فى رفع الجودة للمنتجات الصناعية المحلية، وكذا تشجيع المصانع على الحصول على علامة الجودة على منتجاتها مع توحيد رسوم استعمال علامة الجودة بما لا يتعدى ثلاثين ألف جنيه سنوياً على سبيل المثال لحزمة المنتجات المتماثلة إذ إنه لم يعد مقبولاً أن تتراوح الرسوم إلى عشرة أضعاف هذا الرقم مما يحد من الإقبال على الحصول على علامة الجودة فى حالة عدم الالتزام بشريحة سعرية موحدة، كما يجب أن تؤدى مصلحة الرقابة الصناعية دورها فى التفتيش على السلع بالأسواق وفحصها والتعامل مع عدم المطابقة للمواصفات وحالات الغش التجارى بالحزم الذى يكفله القانون، وقيام الهيئة المصرية العامة للرقابة على الصادرات والواردات بإلزام السلع المستوردة بالمطابقة للمواصفات القياسية المصرية الملزمة وأن تتعامل بالمرونة الرشيدة مع الخامات ومستلزمات الإنتاج الواردة للصناعات المصرية والمتكرر ورودها نمطياً وذلك بأن تفحصها بنظام العينات العشوائية التى تسحب من رسالة ضمن العديد من الرسائل التى تعامل نمطياً طبقاً لما جرى فحصها من قبل.

سادساً: قد يكون من حسن إدارة الأصول المجمدة فى مصانع القطاع العام المتوقفة عن العمل أو التى جرى تصفيتها أن تطرح على القطاع الصناعى لتشغيلها تحت أحد الأنظمة التالية: الإيجار للأراضى والمصانع بتعاقدات مناسبة مع الإلزام باستغلال تلك الأراضى والمبانى فى أنشطة صناعية أو دراسة مبدأ طرح المصانع ومرافقها للتشغيل والإدارة بنظام حق الاستغلال أو بنظام المشاركة فى العائد نظير الإدارة.

سابعاً: التصدى بكل قوة وحزم لما تتعرض له الصناعات المصرية من منافسة شرسة غير مشروعة تتمثل فى السلع التى تدخل البلاد خلسة عن غير طريق المنافذ الجمركية وبذا لا تؤدى عنها ضرائب جمركية حيث يقدر حجم السلع المهربة فى قطاع واحد وهو قطاع المنسوجات بما قيمته ٤٠٪ من المنتج المحلى بالكامل... ولحديثنا بقية.

■ كاتب المقال: رئيس اتحاد منظمات الأعمال المصرية الأوروبية

جريدة الاخبار (صفحة 17) 2014/5/25

التخطيط للجمهورية الخامسة (٥)

بقلم :

د. م. نادر رياض

www.naderriad.com

مازلنا نواصل سرد أهم العناصر التى يطالب المجتمع الصناعى بتوفيرها استكمالاً لاستعادة القدرة التنافسية للصناعات المصرية،أوردنا فى المقال السابق خمس نقاط تتعلق بقضايا الطاقة — الميزة التفضيلية للصناعات المحلية — مراقبة الأسواق — مصانع القطاع العام — التهريب، واليوم نستكمل باقى العناصر:

ثامناً:على الحكومة التدخل لدى الجهاز المصرفى من اجل دراسة حالات المصانع المتعثرة - لأسباب خرجت عن إرادتها أو لأسباب طرأت عليها - وإعادة جدولة الديون المتراكمة عليها ومنحها التسهيلات اللازمة لإعادة تشغيلها حيث إن المصلحة العامة تقتضى عودة القطاع القادر على الإنتاج والعطاء للانتظام فى العمل دفعاً لعجلة النمو الاقتصادى وتحجيماً لخطر البطالة.هذا وأن ما شهدته البلاد من عدم انتظام لمنظومة وصول الخامات للمصانع وتردى الحالة الأمنية أدى إلى تعثر العديد من المصانع وهى ظروف خارجة عن إرادتها.

تاسعاً:حسن إدارة القروض والمنح التى تتيحها الدول الخارجية بالكفاءة المطلوبة حتى لا نهدر فرصاً متاحة نحن فى أشد الحاجة إليها فى هذه المرحلة الدقيقة وذلك بإنشاء لجنة من الخبراء لا يتم فيها التقيد بقيود السن إذ أن شرط الكفاءة والقدرة على استيفاء شروط المنح والقروض يعلو شرط الالتزام بالسن القانونى وبالتالى الاستفادة الكاملة منها وإنفاقها فى أوجه التخصيص المقررة لها والتى يلزمها استيفاء كافة الأوراق والمستندات التكميلية لكل مرحلة فى مرحلتها ،وبذا نستطيع أن نحسن إدارة تلك الموارد الهامة من العملة الصعبة. وفى ذات الوقت نرفع من معدلات التبادل التجارى مع تلك الدول المانحة.

عاشراً: مطالبة وزارة التجارة والصناعة والاستثمار بإنشاء سجل للصناعات الوطنية مرتبة طبقاً لتاريخ إنشائها موضح بها التخصص العام والتخصص الدقيق والطاقات الإنتاجية وقوة العمالة الملحقة بها بحيث يعتبر رقم كل مصنع فى هذا السجل بمثابة رقم قومى له يصاحبه عبر كل مراحل دورة نشاطه ومرجعاً يرجع إليه ويسترشد به على المستوى العام والخاص،وكذا سجل للأفراد والكفاءات البشرية كل فى تخصصه.

يسرى هذا الأمر أيضاً على الصناعات الصغيرة التى يجب أن تسجل فى سجل خاص بها وتدمغ منتجاتها بخاتم تابع لوزارة الصناعة بما يفيد أنها صناعات صغيرة حتى يمكن لها أن تستفيد من المزايا السعرية التفضيلية فى المشتريات الحكومية،وهو الأمر الذى من شأنه تبنى المصانع الكبيرة للصناعات الصغيرة للاستفادة من هذه الميزة بالتبعية بحيث تمدها بالخامات والمكونات وتسترد منها المنتجات المصنعة عن طريقها ممهورة بأختام تفيد أنها تابعة للصناعات الصغيرة وبذا تتحول الصناعات الصغيرة إلى صناعات مغذية للصناعات الكبيرة بما يحميها من تقلبات الأسواق.

بقى أن نشير إلى أمر له ضرورته فيما يتعلق بمستوى التنمية البشرية فالأمر ليس خافيا أن ٤٠٪من تعداد السكان فى مصر يقع فى شريحة ما دون سن الثلاثين،وهو الأمر الذى يجعل من مصر دولة شابة تحسدها على وفرة شبابها أكثر الدول الأوروبية ثراء فى الموارد المادية إلا أن الجانب السلبى من ذلك يتمثل فى أن أرقام البطالة يقع ٦٩٪ منها من شريحة ما دون الثلاثين من الشباب ومن ثم فإن الطاقات المعطلة قد باتت مؤهلة لتصبح طاقات هدامة فى المجتمع.

وكما قال الشاعر قديماً وإن كان قوله هذا فى موضع آخر(وداونى بالتى كانت هى الداء) فالدواء يكون بتحويل هذه الطاقة البشرية الكبرى إلى طاقة إنتاجية هادرة تضيء الظلمة وتجعل من الهلال بدراً، وعظيمة تلك الدولة التى تستطيع فى جمهوريتها الخامسة أن تحول الطاقات المهدرة إلى طاقات مبدعة يتحدى طموحها الآفاق.

ومثل هذا الانجاز سيخلد بالتأكيد اسم صاحبه لتطاول هامته (ماو تسى تونغ) أعظم عظماء الصين الإصلاحيين الذى قضى على المجاعات والمحن وحولها إلى دولة اقتصادها هو الأعلى نمواً فى العالم دون منازع رغم أن أعباءها البشرية تقترب من المليار والنصف نسمة لكل منها أعباؤه المادية والغذائية والصحية.. الخ،وهى أمور ملحة تؤرق أى حاكم بلا هوادة إلا أن (ماو تسى تونغ) قضى على جانبها السلبى قضاء مبرماً لحساب جيله والأجيال القادمة دافعاً بالاقتصاد الصينى ليصبح اقتصاداً ذاتى التنامي.

هذه قصة نجاح قابلة للتكرار فى مصر.فهل يتوافق ذلك مع جمهورية مصر الخامسة؟ ! وهل يستطيع أحمس المصرى أن يتسم بالعبقرية الاقتصادية لنبى الله يوسف فينهى السنوات العجاف ويفتح الطريق ممتداً ورحباً أمام سنوات الرخاء ذاتى التنامى.

■■ كاتب المقال: رئيس اتحاد منظمات الأعمال المصرية الأوروبية

جريدة الاخبار (صفحة 17) 2014/6/1